جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

ملحق

العدد السادس والثمانين/ السنة الواحدة والخمسون

ربيع الأَوَّل – ١٤٤٣هـ / تشرين الأَوَّل ١٤/١٠/٢٠٢١م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢
ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل:
radab.mosuljournals@gmail.com
URL: https://radab.mosuljournals.com

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

ملحق العدد: السادس والثمانين السنة: الواحدة والخمسون ربيع الأوَّل – ١٤٤٣هـ / تشرين الأوَّل ٢٠٢١م

رئيس التحرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الأَنبار/العراق
الأُستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن
الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأُستاذ الدكتور كلود فينثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأُستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأَدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأُستاذ المساعد الدكتورة أَسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أَحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: م.د.خالد حازم عيدان – مقوّم لغوي/ اللغة العربيَّة

م.م.عمَّار أَحمـــــد محمود – مقوّم لغوي/ اللغة الإنكليزيَّة

المتابعـــــــة:

مترجم.إيمان جرجيس أَمين – إدارة المتابعـــــة

مترجم.نجلاء أَحمد حسين – إدارة المتابعـــــة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأَخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أَن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أَن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أَي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـويـات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
بلاغة التوشيع في أحاديث المصطفى الشفيع عمَّار إسماعيل أَحمد	١ - ٢٤
فلسفة التّاريخ في شعر نزار قبّاني (الأعمال السّياسيّة أنموذجاً) محمود عايد عطية	٢٥ - ٦٠
التذييل بأسماء الله الحسنى فرح سالم محمد شيت و وفاء فيصل إسكندر	٦١ - ٨٨
الأفعال الدالة على ثبوت الفاعل وسكونه في القرآن الكريم إسماعيل حميد حمد أمين	٨٩ - ١٠٦
الجملة الاستئنافية في صحيح البخاري/دراسة وتحليل عبير طارق ظاهر الحاصود	١٠٧ - ١٤٤
النقد المعرفي: نحو إبدال منهجي محمد عبدالله عروس	١٤٥ - ١٧٨
بحوث التاريخ والحضارة الإسلاميّة	
التحصيل العلمي والادبي لأبناء الخلفاء في بلاط الدولة العباسية نور طارق طاهر و وجدان عبد الجبار النعيمي	١٧٩ - ٢٠٤
الخليفة علي بن ابي طالب(عليه السلام) وعلاقته الاجتماعية مع الخلفاء الراشدين(رضي الله عنهم) (١١-٣٥هـ/٦٣٢-٦٦٥م) بناز إسماعيل عدو	٢٠٥ - ٢٣٤
موقف بريطانيا من أَزمة البوسنة والهرسك (١٩٠٨-١٩٠٩) نيبار بديع عبدالعزيز و إبراهيم حميد إبراهيم	٢٣٥ - ٢٨٨
الصلات السياسية بين الكويت ونجد في فترة حكم الشيخ مبارك الصباح ١٨٩٦-١٩١٥ روزين عارف عيسى و سعاد حسن جواد	٢٨٩ - ٣٣٠
الإسلام والخَراج بتول عباس فاضل	٣٣١ - ٣٤٢
بحوث علم الاجتماع	
البعد الاقتصادي والاجتماعي للسياسة المالية في العراق بعد ٢٠١٤ دراسة تحليلية فائز محمد داؤد	٣٤٣ – ٣٦٤
دور الدين في تحقيق السلطة والضبط الاجتماعي أُسامة عثمان محمد	٣٦٥ - ٣٩٦
بحوث القانون	
الإشكاليات في أَحكام جريمة الاختلاس عبد ال محمد قادر رجب	٣٩٧ - ٤٣٤
بحوث طرائق التدريس وعلم النفس	
الكفاءة الذاتية وعلاقتها بالتقييم الذاتي على وفق معايير برنامج بناء القدرات في التعليم لدى المرشدين التربويين في محافظة نينوى وليد سالم حموك	٤٣٥ - ٤٧٢

بحوث الجغرافية	
الموقع الجغرافي للعراق وحدوده سياسيًا عبد المحسن أحمد إبراهيم طه و أحمد حامد علي العبيدي	٤٧٣ - ٥٠٠
بحوث الشريعة والعلوم الإسلامية	
موقف السلف والخلف من الآيات المتشابهات الواردة في صفات الله تعالى خسرو إسماعيل صالح	٥٠١ - ٥٢٤
بحوث الفلسفة	
جماليات الأدب الروائي عند دنيس ديدرو وأبعاده الفلسفية سالي محسن لطيف	٥٢٥ - ٥٥٠

البعد الاقتصادي والاجتماعي للسياسة المالية في العراق بعد ٢٠١٤

دراسة تحليلية

فائز محمد داؤد *

تأريخ التقديم: ٢٠٢١/٥/٣ تأريخ القبول: ٢٠٢١/٦/٥

المستخلص:

من المعلوم أَنَّ للسياسة المالية دورًا واضحًا في السياسة العامة ومنها الاقتصادية والاجتماعية الَّتي تؤثر بطريقة واخرى في حياة الافراد والمجتمع لان النظام المالي لدخول الافراد ويرتبط ارتباطا مباشرا بطريقة عيشهم ورفاهيتهم وبما ان الجانب الاقتصادي هو المسؤول عن التشغيل والاموال فقد بان من الضروري ان نتعرف على ارتباطه بالجانب الاجتماعي؛ لأَنَّ أَغلب الأَمراض الاجتماعية مصدرها سبب اقتصادي؛ لأَنَّ الاقتصاد هو عصب الحياة وهو المحور الرئيس الذي يحرك كل المؤسسات الاخرى ولان الاقتصاد متداخل مع الاجتماع واحدهما يؤثر على الاخر فبالتالي سيحدد طريقة العيش للجماعة والفرد لذا تعدُّ هذه الدراسة من الدراسات المهمة للتعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسياسة المالية في العراق .

الكلمات المفتاحية: ضرائب، أزمات، دخل قومي.

المقدمة

ان السياسة المالية لابد ان تؤثر في رغبات الافراد من حيث الاستهلاك والادخار والاستثمار في حال توقعهم ان ضرائب عالية سوف تصيب ارباحهم واموالهم ، في ظل الوضع الحالي الصعب كون ان الدولة تعاني من زيادة في الانفاق العام وتوسيع القطاع العام مع ضعف الاداء وانخفاض الانتاجية التي باتت نادرة في كل شيء من الانتاج في بلدنا باستثناء النفط الذي صار المورد الوحيد تقريبا في العراق والذي بفضله يعتاش ابناء المجتمع ، اضف الى ذلك ان الهدر صار واضحًا من خلال دعم السلع الضرورية

* أُستاذ مساعد/ قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة الموصل .

البطاقة التموينية على الرغم من قلة مفرداتها إلا أن توزيع السلع بأسعار زهيدة تقل عن كلفتها الحقيقية بمقدار الدعم المقدم ، فضلًا عن تقديم السلع والخدمات مجانا او بأَسعار رمزية ، كذلك تواجه السياسة المالية مشاكل خارجية ايضا تتمثل في جدولة وشطب الديون الخارجية والتعويضات التي على وزارة المالية ان تقوم بدور واسع وكبير وان تجري مفاوضات معقدة من اجل عدم شرعية هذه الديون وشطبها من قائمة المديونيات الواقعة على طائلة الدولة العراقية كل هذه العوامل ومنها العوامل الاجتماعية التي سوف يتم ذكرها انفاً دعت الباحث الى دراسة هكذا موضوع والتعمق به لمعرفة العوامل والاسباب للسياسة المالية في العراق ، لذا تشكلت دراستنا من اربعة مباحث اما المبحث الاول فقد احتوى على مشكلة البحث واهميته واهدافه وكذلك المصطلحات والمفاهيم للبحث .

اما المبحث الثاني فقد تشكل من السياسة المالية ومفهومها وادواتها واهدافها سياسياً واقتصادياً .

في حين احتوى المبحث الثالث على الامراض الاجتماعية واهمها الفقر والبطالة والتفاوت في الدخل اما المبحث الرابع فقد تشكل من المرتكزات الاجتماعية للسياسة في العراق وكذلك الانفاق العام ثم القروض والضرائب واخيراً الاستنتاجات والتوصيات ثم المصادر .

المبحث الأَوَّل

اولا مشكلة البحث :

لم يكن من المستغرب ان يعاني المجتمع العراقي من حالة عدم التوازن وظهور عدد من الامراض الاجتماعية اذ ان الحقب الزمنية التي توالت على العراق منذ فترة ليست بالقصيرة عرفت بعدم الاستقرار وكانت الحروب والازمات الاقتصادية عنوانها البارز ، فالبطالة وسوء توزيع الدخل القومي وارتفاع عدد الفئات الواقعة دون خط الفقر الى جانب التسرب من التعليم والعزوف عن الزواج من قبل الشباب والفتيات مما زاد في اعداد العنوسة ، وكذلك ارتفاع مؤشرات الهجرة للعقول والايدي الماهرة والفنية كل هذه المشكلات الاجتماعية وغيرها وعلى الرغم من اخذ بعضها طريقة الى الاصلاح وبشكل بطيء الا ان الجانب الاجتماعي لازال بحاجة الى المزيد من خطوات الاصلاح الَّتي اصطدمت بعد عام ٢٠٠٣ بمعضلات توجب الاسراع بحلها حيث قيدت الموازنة العامة

بنفقات ضخمة خصصت لدحر قوى الظلام الارهابية واعادة تحقيق الاستقرار ولذا غدا الارهاب العائق الاكبر امام الاصلاحات الاجتماعية فضلا عن نمو واستفحال العديد من الامراض الاجتماعية الَّتي يتطلب حلها تظافر الجهود من قبل الجميع كأفراد ومؤسسات وحكومة وذلك من اجل تفعيل السياسة الاقتصادية وفي مقدمتها السياسة المالية باعتبارها المسؤولة المباشرة عن قنوات الانفاق والتحصيل المالي ومن ثم هي من يعول عليها في مهمة اعادة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي الذي بدوره يعيد الاستقرار للمؤسسات الاخرى المرتبطة ارتباطا وثيقاً مع بعضها لان الجانب الاقتصادي هو المحور الاساسي لسياسة اية دولة فهو الذي يقدم لها الدعم للتقدم او يسبب لها الاخفاق في سياستها في حالة وجود عجز فيه ، كما ان المشكلة السياسية المالية ليست بالشيء البسيط وانما هي سلسلة من الاجراءات التي تساعد بظهور مخرجات تكون بمثابة دفع للنمو الاقتصادي في اي بلد ما ولذا هذا سوف يساعد كل المستويات الاخرى خصوصا المستوى الاجتماعي .

ثانياً : اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في معرفة السياسة المالية وابعادها الاجتماعية في العراق لانه كما ذكرنا اذا لم يكن هنالك سياسة مالية واضحة المعالم فسوف لن تحصل هنالك تنمية بشرية ولا حتى اجتماعية لان الكل مرتبط بالاخر فكلما كان هنالك وضوح في السياسة المالية سوف يدعو هذا الى استثمار داخلي وخارجي من قبل اصحاب رؤوس الاموال وهذا بالتالي سوف ينعكس بطريقة ايجابية غلى حياة الافراد والمجتمع وسوف تعالج اغلب الامراض الاجتماعية اضف الى ذلك عندما يكون هنالك جانب أمني مستقر في البلد سوف يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي لان الدولة سوف تتجه بعد ذلك الى المشاريع والتقدم بكل اشكاله لان عدم الاستقرار في البلد سوف يؤثر على كل المؤسسات الاخرى لارتباطها الوثيق مع بعضها.

ثالثاً : اهداف البحث :

يسعى الباحث للتعرف على اهم مفاهيم السياسة المالية وابعادها الاجتماعية وكذلك معرفة اهم الاساليب والادوات التي يمكن ان تؤثر في السياسة المالية .

المبحث الثاني

السياسة المالية ... قضايا ومفاهيم

مما لا شك فيه ان السياسة المالية تمتلك جذور نظرية اصيلة تعد القاسم المشترك بين العديد من المدارس الفكرية والادبيات الاقتصادية ، وبالنظر لتشعب مضامين هذه السياسة ، لذا ارتئينا التركيز على ما يلي :

اولاً : التعريف بمفهوم السياسة المالية .

لقد تعددت وتنوعت مفاهيم السياسة المالية مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، حيث اخذ المفهوم يتطور ويتوسع مع انتقال دور الدولة من الحياد الى التدخل كونها منتجة ومساهمة في النشاط الاقتصادي ، وطبقاً لذلك فقد تعددت التعاريف التي تبين مفهوم السياسة المالية كنتيجة لتعدد الكتاب الذين تناولوا هذا المفهوم من جانب وتعدد المضامين التي يتناولها كل تعريف من جانب ثاني ، فالبعض يعرف السياسة المالية على انه برنامج تخططه وتنفذه الحكومة مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لاحداث اثار مرغوبة وتجنب الاثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتحقيق اهداف المجتمع[١].

اما البعض الاخر فيعرفها على انها الجهود والمحاولات الحكومية المتعددة لتحقيق التوظيف الكامل دون التضخم وذلك من خلال سياسة الانفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العام [٢].

في حين ان مجموعة اخرى من الكتاب تعرف السياسة المالية على انها "جميع الاجراءات التي تهدف الى زيادة الرفاهية العامة من خلال السيطرة على الموارد المالية بواسطة الانفاق وتعبئة الموارد المالية[٣] ، استنادا الى ما تقدم فأن تعدد التعاريف يعكس

---

(١) احمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن ، الاقتصاد الحالي بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٩ ، ص٢٠ .

(٢) حامد عبدالمجيد دراز ، دراسات في السياسة المالية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٨ ، ص٧٦.

(٣) رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل المشكلات الراسمالية المعاصرة ، عالم المعرفة ، مصر ، ١٩٩٧ ، ص١٨ .

تطور دور الدولة ومهامها ووظائفها في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وبما يتلاءم مع مستوى التطور الاقتصادي لكل بلد وفلسفته الاقتصادية ومبادئ التنظيم المالي والهيئات التابعة للدولة الَّتي تهتم بتنفيذ الاهداف العامة بأساليب الجدوى الاقتصادية ، وعليه يمكن ان نستخلص من التعاريف المذكورة تعريفا يعد اكثر شمولية لادوات واهداف السياسة المالية وهو "السياسة التي تعكس توجهات الدولة نحو استخدام الايراد والانفاق العام في التاثير على النشاط الاقتصادي وبما يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الموارد بين الافراد" [١].

ثانياً : ادوات السياسة المالية :

أن ابرز ادوات السياسة المالية ما يتمثل في النفقات العامة والايرادات العامة اللتين تمثلان محور الموازنة العامة للدولة ، ومن خلال التطور الذي حصل في دور الدولة ونشاطها الاقتصادي فقد تطورت هاتين الاداتين وابرز ما تضمنه هذا التطور هو اعتماد القروض العامة كاداة مهمة في السياسة المالية وعدها موردا ماليا استثنائيا من موارد الدولة من جهة وبمثابة نفقة عند حلول موعد تسديدها من جهة اخرى ، الى جانب عمليات الاصدار النقدي الجديد وما تمثله من مورد مالي تلجأ اليه الدولة في الحالات الاستثنائية[٢] ، وعليه ينبغي الوقوف للتعرف على هذه الادوات وبشيء من التفصيل لنتعرف اكثر عن هذه الادوات التي تعتبر الركيزة الاساسية التي تعتمدها الحكومة في سياستها المالية وكيف يكون تاثيرها اقتصاديا واجتماعيا .

١ – النفقات العامة :

لقد ادى تطور دور الدولة الى تطور مفهوم النفقة العامة فقد كانت النفقة العامة في الاطار التقليدي ذات طبيعة واحدة نتيجة لوحدة اهدافها التي تنحصر في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة، الامن الدفاع والاشغال العامة تلك النفقات التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولذا تؤدي الى حرمان الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي

(١) سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ك٢ ، الكاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص١١.

(٢)عبدالكريم بركات واخرون ، المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٩ ، ص٣٢ .

، ولكن مع توسع دور الدولة وخاصة بعد ازمة الكساد العظيم التي حصلت عام ١٩٢٩ اخذت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي وخاصة عند حدوث ازمات اقتصادية ، تؤثر على حياة الافراد والمجتمع في وقت واحد مما يسبب خللا واضحا في السياسة العامة للدولة ، وكذلك مع تحول مفهوم الدولة من المحايدة الى المتدخلة والمشاركة ثم الى الدولة المنتجة ، تطورت النفقات العامة تطورا هاما وذلك تحت تاثير الأَسباب الآتية :

- تعدد اغراض النفقات العامة ، فلم تعد تلك الاغراض مقتصرة على تمويل وظائف الدولة ، بل صارت احدى ادوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية .
- اتسمت الزيادة في النفقات العامة باستمرار مما شكلت نسبة مهمة من الدخل القومي .
- كذلك توسع دور الايرادات العامة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وعدم افتقارها على تحويل النفقات[١].

ان النفقات العامة التي يرد بها مجموع الانفاق الحكومي سواء كان الغرض منه اشباع الحاجات العامة او اقامة المشروعات ذات النفع الاجتماعي او المساهمة في تخفيف العبء عن كاهل المواطنين محدودي الدخل [٢] ، قد تعددت تصنيفاتها تبعا لاختلاف وجهات نظر المختصين بعلم المالية العامة لتحديد طبيعة الانفاق العام ومساعدة الاجهزة المختصة للقيام بعملية الرقابة بشكل كفوء ، ويعد التقسيم الاقتصادي بالنفقات العامة اهم هذه التقسيمات الذي يشمل النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية ، اذ تتمثل الاولى النفقات التي تؤديها الدولة وتحصل على مقابل نظير هذه النفقات سواء كان عملا او خدمة او سلعة كالاجور والرواتب وكذلك النفقات الاستثمارية ، بينما تتمثل الثانية بالنفقات التي تؤديها الدولة ولا تحصل على نظير انفاقها على مقابل ، والهدف منها تحويل القوة الشرائية بين طبقات المجتمع مع الاحتفاظ بثبات الدخل القومي مثل

(١)محمد طاقة وهدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٧ ، ص٥٨ .

(٢) يونس احمد البطريق ، مقدمة في المالية العامة ، بدون جهة نشر ، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٧ ، ص٨ .

الاعلانات والمنح والدعم الحكومي وهي ما يطلق عليها بـ (النفقات التوزيعية والتحويلية)[١].

٢- الايرادات العامة :

تعد الايرادات العامة المصادر المهمة التي تستمد الدولة منها الاموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من اجل اشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع [٢] ، ونتيجة لتطور دور الدولة وجعلها مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي لم تعد الايرادات العامة وسيلة لتغطية النفقات اللازمة لقيام الدولة بوظائفها التقليدية ، بل صارت اداة من ادوات السياسة المالية ما ادى الى تطور حجم الايرادات العامة الَّتي تعدد انواعها للاهمية النسبية لكل فرع منها قد تغيرت تبعا لتغير طبيعة النظام السياسي والاقتصادي [٣].

لقد قسم المهتمون بالمالية العامة الايرادات العامة تبعا لمعايير مختلفة ، منهم من قسمها الى ايرادات اصلية بوصفها إيرادات املاك الدولة وايرادات مشتقة مثل الضرائب والرسوم ومنهم من قسمها الى ايرادات استثنائية مثل القروض والاصدار النقدي الجديد ، وعلى هذا الاساس قسمت الايرادات العامة الى قسمين رئيسين : ايرادات اقتصادية : وهي الايرادات التي تحصل عليها الحكومة بصفتها شخصا قانونيا يمتلك الثروة ويقوم بالخدمات وتشمل ببيع وايجار العقارات الحكومية وارباح المشروعات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة .

ايرادات سيادية : وهي التي تحصل عليها الحكومة جبرا مثل الضرائب والرسوم والغرامات ، اضافة الى ما تقدم فأن هنالك مصادر اخرى للإيرادات تحصل عليها الدولة ولكن بصورة غير دورية مثل ايرادات المنح والاعلانات الداخلية والخارجية وايرادات القروض

---

(١) حسين علي سلطان ، دور السياسة المالية في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخول ، دراسة تطبيقية في الاردن للمدة من ١٩٩٠ – ١٩٩٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٦.

(٢) داؤود عبدالجبار احمد ، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية ، "الاستثمار في التعليم الجامعي نموذجا مختار" دراسة حالة العراق للمدة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٠ .

(٣) المصدر نفسه .

الداخلية والخارجية ناهيك عن الاصدار النقدي الجديد [١]. الذي تفرضه الدولة عند الحاجة له .

٣- الموازنة العامة :

يقصد بالموازنة العامة : تقرير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وايراداتها لمدة مستقبلية هي عادة ما تكون سنة[٢] ، ويمكن استنباط خصائص الموازنة المتمثلة في :

- الصفة التخمينية والتقديرية ، فالموازنة وثيقة تقدر فيها نفقات الدولة وايراداتها ودراستها والتصويت عليها من قبل البرلمان يتطلب جهدا كبيرا ووقت ليس بالقصير ليتم اقرارها ومن ثم تحول للحكومة لتنفيذ فقراتها .
- اجازة الجباية : فالموازنة لا تصبح وثيقة رسمية جاهزة للتنفيذ الا بعد ان تجاز من قبل السلطة التشريعية وتعتبر الاجازة من اهم خصائص الموازنة العامة .
- سنوية الموازنة : تم تحديد سنوية الموازنة على اعتبار ان اعمال تحضير الموازنة يتطلب حساب النفقات والايرادات وما الى ذلك وهذا ما يجعل تنظيمها محدد بسنة واحدة[٣].

ثالثاً : اهداف السياسة المالية :

يختلف الدور الذي يمكن ان تؤديه السياسة المالية حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في ذلك البلد ، ففي البلدان الرأسمالية المتقدمة فان للسياسة هدفان رئيسيان هما :

١-**تحقيق الاستقرار الاقتصادي** : لقد جاءت ازمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩ لتلقي بظلالها على الاقتصادات المتقدمة الَّتي برهنت بصورة لا تقبل الشك فشل قانون سايللاسواق واثبتت قوة السوق عجزها عن سحب الاقتصاد المنكمش من قوة الكساد باتجاه الانتعاش ، وفي هذه الحالة لابد من اداة لانقاذ الاقتصاد من محنته التي كانت قوى السوق

---

(١)راجي مجبل هليل الخفاجي ، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل للاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٧ – ٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠٠٩ .

(٢)سرمد عباس جواد ، التهرب الضريبي في البلدان العربية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣.

(٣)عقيل حميد جابر الحلو ، الاستثمار بالمورد وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلدان النامية ، دراسة حالة العراق ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠٠٩ .

نفسها سببا فيها ومنذ ذلك الحين اخذت السياسة المالية دورها التي تؤديه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم اركانه وتجنب بطالة الموارد والتضخم ، ففي حالة الكساد تستخدم السياسة المالية التوسعية ، اذ تلجأ الدولة الى زيادة الانفاق الحكومي او تخفيض الضرائب او كليهما، اما في حالة التضخم فعلى العكس تستخدم الدولة سياسة مالية انكماشية تعمل على خفض الانفاق الحكومي او زيادة الضرائب او كليهما .

٢-**اعادة توزيع الدخل** : ان السياسة المالية لابد ان تؤثر في رغبات الافراد في الاستهلاك والادخار والاستثمار في حال توقعهم ان ضرائب عالية سوف تصيب ارباحهم واموالهم ، فاذا كان هدف واضعي السياسة المالية اعادة توزيع الدخول بشكل يحقق عدالة اكبر لصالح ذوي الدخول المنخفضة والتخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخول فأن حجم الاستهلاك سيرتفع وسيخفض حجم الادخار ، اذ ان المجتمع في مثل هذه الحالة سينفق بنسبة كبيرة من دخله لغرض اشباع حاجاته الاستهلاكية ولذا ينخفض حجم الادخار وهذا ما سيحصل بالنتيجة على اعادة التوازن لصالح الفئات محدودة الدخل [١].

اما بالنسبة لاهداف السياسة المالية في البلدان النامية فيمكن تمثيلها في البنود التالية :-

١- اعادة توزيع الدخل والثروة :

تستطيع السياسة المالية ان تؤدي دورا بارزا في اعادة توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع ، لان مستوى الدخل هو الذي يحدد مستوى اشباع حاجات الافراد في ضوء مستويات دخولهم التي يحصلون عليها ، الَّتي تلعب دورا كبيرا في تحديد نوعية حياتهم وتفاعلها مع غيرها من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية [٢] ، لذلك تقوم الحكومة باستقطاع جزء من دخول الفئات الغنية عن طريق فرض ضرائب مباشرة ، وخاصة الضرائب التصاعدية رغم ضعف الجهاز الضريبي ، ويتضح هذا الدور ايضا من خلال السياسة الاتفاقية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات العامة للافراد ذوي الدخل المحدود وخاصة في مجالات الصحة والتعليم المجاني وتقديم الاعانات الاجتماعية من خلال

---

(١)سرمد عباس جواد ، التهرب الضريبي ، مصدر سابق .

(٢)محمود الجوهري، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٩ ، ص٤٤٧ .

الضمان الاجتماعي وكذلك تقديم الاعانات الاقتصادية لدعم اسعار السلع الغذائية الضرورية مما يؤدي الى تحسين المستوى المعاشي ورفع قدرتهم الشرائية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الافراد مما يقلل من هوة التفاوت في توزيع الدخول ، لاننا وكما نعلم هنالك دخل عالي للافراد في بعض الاقطار العربية كنتيجة لحجم الواردات التي تمتلكها وكذلك حجم عدد السكان قياسا الى حجم السكان في العراق لذلك من واجب الدولة ان تتدخل لتقلل من حجم الفوارق بين مواطنيها وتقلل من الفوارق بين طبقات المجتمع الواحد [١].

٢- التخصيص والاستخدام الامثل للموارد :

تعاني الدول النامية من نقص كبير في راس المال اللازم لتمويل عملية التنمية وضعف الادخار المحلي فيها والاستخدام غير العقلاني للمدخرات المتاحة وبذلك يكون هدف السياسة المالية تهيئة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية وتوزيعها توزيعاً عقلانيا نحو افضل الاستخدامات طبقا لاولويات المجتمع بغية تمويل برامج التنمية لتعجيل عملية النمو ولذا تحقيق التقدم الاقتصادي ، كما ان تطوير وتنمية الموارد الاقتصادية البشرية له مردوداته وانعكاساته الايجابية للجانب الاجتماعي على حياة الفرد والجماعة والمجتمع وهذا ياتي من انتشار الثقافة والتعليم بين الجماهير ليكتسبوا الخبرة في كل المجالات وهذا بحد ذاته سيضاعف دخولهم السنوية ويتوفر لديهم فائض مادي من دخولهم لتحقق الرفاهية الاقتصادية والمادية وهذه بدرجات سوف تؤدي الى انتعاش اقتصادي لذلك البلد [٢].

٣- زيادة فرص العمل :

تهدف السياسة المالية الى معالجة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل الَّتي يمكن ان تحقق من خلال اقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص من خلال الاعفاءات الضريبية والقروض الميسرة والاعانات .

---

(١)احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع الاقتصادي ، مطابع التعليم العالي ، جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٩٠ ، ص١٣٢ .

(٢)احسان محمد الحسن و فاضل عباس الحسن ، الموارد البشرية ، دار الكتب والطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٢ ، ص٢١ .

٤- توجيه النفقات العامة :

تهدف السياسة المالية من خلال السياسة الانفاقية الى تكوين الهياكل الاقتصادية السياسية كانشاء الطرق العامة والسدود والنقل والمواصلات والهياكل الاجتماعية الاساسية كالتعليم والصحة والثقافة / الَّتي لا يقدم عليها القطاع الخاص لانخفاض عوائدها ، وحاجتها لرؤوس اموال ضخمة ، فضلا عن انها لا تحقق له اقصى الارباح او لان الدولة لا تسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذه المجالات ، وتجدر الاشارة الى نجاح السياسة المالية في تحقيق هذه الاهداف يعتمد على .

أ- حجم الايرادات العامة التي تحققها السياسة المالية .

ب- حجم واتجاه الانفاق العام .

نبين مما نقدم ان هذه الاهداف مترابطا فيما بينها وتعمل جميعها نحو زيادة اسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية [١] ، ولذا لا يمكن ان تبدا التنمية الاقتصادية وتستمر دون تنمية اجتماعية وسياسية لان النظام السياسي للدولة هو الذي يمثل البنية التحتية للاقتصاد وهذا نفسه يطبق على البناء الاجتماعي فمثلها تقوم الدولة بتحقيق الانفاق على المشاريع الخدمية عليها ان تفعل نفس الشيء للبناء الاجتماعي ليسير بالتوافق مع البناء الاقتصادي[٢].

المبحث الثالث

التوصيف الاقتصادي والاجتماعي للمشكلات للجانبين المذكورين في العراق

العقود الزمنية الماضية لم تكن لتبشر باستقرار سياسي او اقتصادي وهو ما يعني بالنتيجة الى ظهور اشكالات اجتماعية قد يتطلب فترة زمنية تفوق تلك التي تتطلبها عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي ، وذلك لان المجتمع العراقي اكتسب خلال تلك الفترة

(١)محمد عبد صالح ، الطلب الكلي وعلاقته بالسياسة المالية في البلدان النامية ، اطروحة دكتوراة ، الجامعة المستنصرية ، العراق ٢٠٠٩ .

(٢)احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص١٤٦ .

العديد من الامراض الاجتماعية الَّتي صار من الضروري تسليط الضوء عليها لارتباطها مباشرة بالجانب السياسي والاقتصادي واول هذه المشاكل :

١- البطالة :

ليس هناك خلاف على ان البطالة ظاهرة سلبية غير صحية ذات ابعاد نفسية وانسانية واجتماعية ولها انعكاسات خطيرة على كل المستويات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولكون ان الظاهرة صارت محط اهتمام الباحثين فقد تعددت تعاريفها كل حسب الرؤية والمضامين التي ينطوي عليها التعريف وبشكل عام يمكن تعريف البطالة على انها كمية من وقت العمل ومن طاقة العمل او من كليهما لم يتم الاستفادة منها في العملية الانتاجية للسلع والخدمات بشكل امثل[١] ، وكذلك تعرف على انها عدم قدرة الشخص على ان يبيع قوة عمله في سوق العمل رغم رغبته في ذلك[٢].

لقد عانى العراق شانه شان جميع الاقتصادات النامية من ظاهرة البطالة وباشكالها المختلفة والمالوفة اقتصاديا قبل وبعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ الا ان حدة هذه الظاهرة تتفاوت من بلد الى اخر وذلك تبعا لمعدلات التنمية والتحول التكنلوجي وحجم الاستثمارات وفقا لحجم ومعدل نمو السكان ، ولطبيعة الحراك السياسي والاجتماعي وطبيعة الاختلالات في هيكل وبنية الاقتصاد ، وينتج عن ذلك ضعف من مقدرتها على خلق او ايجاد فرص عمل كافية تواكب معدلات النمو السكاني المرتفعة لاسيما في الفئة العمرية النشطة اقتصاديا لذا فان واحدة من بين اهم واخطر القضايا والاشكاليات التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ هي قضية البطالة ، وذلك لان لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وامنية [٣].

وقد ساهمت عوامل واسباب عديدة وبشكل مباشر او غير مباشر في تفاقم ظاهرة البطالة في العراق ومنها الحروب التي خاضها العراق من خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين وما تبعها من حصار اقتصادي علمي ودولي شامل على العراق ، وكذلك تدني مستوى الانتاج والتنمية الى ادنى مستوى او توقف في الكثير من المشاريع ،

---

(١)سرمد عباس جواد ، تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة المدنية في العراق ، دراسة منشورة على موقع وزارة المالية ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٧ .

(٢)محمود الجوهري ، علم الاجتماع الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص٧٩ .

(٣)مكي محمد ، ردام ، سياسة العراق المالية والنقدية ، مجلة مرافئ ، العدد السادس ، ٢٠٠٩ .

وتوجيه النسبة الاكبر من الدخل القومي لمتطلبات الحروب والانفاق العسكري وكذلك التدمير والحرق والنهب والسلب الذي اصاب مؤسسات الدولة والمال العام عام ٢٠٠٣ وتسريح اعداد هائلة من العاملين وحل الدولة للوزارات والاجهزة الامنية ، والفصل لاسباب سياسة والتهجير والاقصاء لاسباب واعتبارات سياسية ومذهبية ، وقد زاد من نسبة العاطلين الى مجموع السكان للفئة العمرية النشطة اقتصاديا[١] ، وقد ميز علماء الاقتصاد بين عدة اسباب للبطالة وذكروا من ان اهم اسبابها هما: التدهور البنائي للصناعة في البلد ، ثم التغيرات والذبذبات الدورية في النشاط الاقتصادي ذاته ، والبطالة عامل رئيسي من عوامل خلق الفقر [٢] ، وان العراق قد عانى من هذا الامر كثيرا منذ عام ٢٠٠٣ والى حد الان.

وان من اسباب تفاقم البطالة في العراق ماياتي :

١-زيادة جانب العرض في القوى العاملة نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني في العراق.

٢-حل بعض التشكيلات الحكومية السابقة ومنها الجيش العراقي السابق مما ادى الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل.

٣-غلق المصانع الكبيرة وتوقف الاعمال التجارية وخصخصتها وهجرة رؤوس الاموال المحلية للخارج بسبب الظروف الامنية السيئة وعدم الاستقرار ، وكذلك عدم مناسبة الظروف الاقتصادية للاستثمار في العراق .

٤-الاختلاف الحقيقي في هيكل القوى العاملة اذ ان بعض مخرجات التعليم العالي لا تتناسب مع حاجة سوق العمل ، فهنالك عشرات الالاف ممن يحملون الشهادات العليا في الاختصاصات الاكاديمية والانسانية والعلمية لا يجدون الاعمال او الفرص التي تتناسب مع مؤهلاتهم واختصاصاتهم وهذا زاد من الطين بلة فترى ان هذه الفئة نشطة في المجال الاقتصادي من خلال الشهادة التي يحملونها وطريقة التفكير لتطوير الجانب العلمي والاقتصادي الا انه يصطدمون بالواقع المر ولا يوجد اية فرصة للعمل .

---

(١)وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات احصائية عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق ،٢٠١١ .

(٢)محمود الجوهري ، علم الاجتماع الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص٨٠ .

كل هذه الاسباب وغيرها زادت من اعداد العاطلين وهي تسبب في كل يوم مشكلة تضاف الى المشاكل الاخرى خصوصا ان الجانب الاقتصادي يرتبط بالجانب الاجتماعي ويعكسه فترى زيادة المشاكل الاجتماعية من خلال نسبة الطلاق والفقر والامراض الاجتماعية وما الى ذلك ، وما زلنا نتحدث عن البطالة فلابد لنا من ذكر انواعها بشكل مختصر :

١- البطالة الدورية : وهي التي تظهر بسبب الدورات الاقتصادية وتختفي مع انتقال الاقتصاد الى وضع الرواج او الانتعاش .

٢- البطالة الهيكلية : وهي تنشأ عن تحولات في الطلب او تغيرات في التكنلوجيا ، بحيث ان القوى العاملة بخبرتها ومؤهلاتها تصبح غير متسقة مع الطلب في سوق العمل .

٣- البطالة الموسمية : وتظهر بسبب تباين المواسم وطبيعة العمل .

٤- البطالة المقنعة : وهي التي تنشأ حينما يكون الناتج الحدي لعنصر العمل صفرا او سالبا والبلدان النامية الزراعية من اشهر الامثلة على هذا النوع من البطالة .

٥- البطالة الاحتكاكية : ويعود هذا الشكل الى حركة العاملين وانتقالهم من عمل الى اخر.

٦- البطالة السافرة : وهي حالة تعطل لقوى العمل وهي من الممكن ان تكون احتكاكية او دورية او هيكلية ويمكن ان تطول المدة الزمنية او تقصر [١].

ثانياً : الفقر :

الفقر حالة اجتماعية متزامنة ومترادفة مع وجود حالة الغنى داخل المجتمع الانساني والاثنان موجودان في كافة المجتمعات الانسانية في كل مرحلة زمنية ، وقد عرف العالم الالماني (جورج زمل) الفقر بانه تحديد الناس لمستوى عيش معين يعدون ظروفهم دون حالة فقر [٢] ، واذا اردنا ان نناقش هذا التحديد فاننا نرى ان الفرد لا يحكم

(١)هدى الغراوي وسرمد عباس جواد ، المفاصلة بين استدامة البطاقة التموينية والخيارات البديلة ، دراسة منشورة على موقع وزارة المالية ، العراق ، ٢٠٠٦ .

(٢)دلال ملحس استينةوعمر موسى سرحان ، المشكلات الاجتماعية ، دار وائل للنشر ، ط١ ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٢ ، ص٥٩.

على مستوى عيشه بانه يمثل حالة فقر إلا بالنظر الى ما يجده الاخرون الذين يعيش في وسطهم ويصفون وضعه المعاشي بانه يشير الى حالة الفقر [١].

كما حظيت الدراسات المتعلقة بالفقر باهتمام بالغ لدى الاوساط الدولية ، وقد اجتهدت الكثير من المنظمات الدولية في تحديد مفهوم الفقر ، اذ تبنت الامم المتحدة في بادئ الامر مفهوما ضيقا للفقر اذ عرفته بانه "العوز المادي وان الفقراء هم اشخاص واسر عليهم مواصلة الكفاح بشكل مستمر للتخلص منه وضمان الحصول على الاحتياجات الانسانية الاساسية" غير انها تبنت فميا بعد مفهوما استند على القدرة الانسانية الَّتي هي امكانات قد تكون متحققة فعلا او بالامكان تحقيقها ، وهذا يظهر بشكل اوسع في تعريف لجنة التنمية المستدامة في الامم المتحدة للفقر بانه "ظاهرة متعددة الابعاد ومن سماتها انخفاض الدخل وقلة الاستهلاك والجوع وسوء التغذية وضعف الصحة والافتقار الى التعليم والمهارات وعدم توفر فرص الوصول الى الحياة والمرافق الصحية وامكانية التاثر بالصدمات الاقتصادية والاجتماعية وهذه السمات ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا" [٢] ، ولما كان الفقر يمثل ظاهرة جامعة للعديد من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والانسانية وعليه فقد اتخذت الظاهرة اشكالا متعددة فهناك الفقر المطلق الذي يتميز بدرجة عالية من الثبات زمانيا ومكانيا لانه لا يستند الى معيار الحد الادنى من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الاساسية .

والفقر النسبي انتشر خلال السبعينات من القرن المنصرم وهو يتغير بتغير الدخل من بلد لاخر ومن وقت لاخر في البلد نفسه والفقر المدقع الذي يساوي التكاليف الدنيا من السلع الغذائية الاساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة الا مدة قصيرة [٣].

وما دمنا نتحدث عن الفقر فلابد ان نذكر هنا صفات الفقر العامة وهي التي ترتبط بعضها مع الاخر ارتباطا وثيقا وهي :

---

(١)المصدر نفسه ، ص٦٠ .

(٢) وزارة التخطيط ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، كتاب الامانة العامة ، ٢٠٠٩ .

(٣)هدى عبدالرضى علي ، دور حاضنات الاعمال والمشاريع الصغيرة في مواجهة كلف التحول الى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠٠٩ .

١- دخل اقتصادي واطيء .

٢- ضعف في التغذية .

٣- مستوى تعليمي رديء .

٤- السكن في مساكن رديئة مع وجود تعصب نحو السكن في مناطق حضرية جديدة من قبل الاخرين .

٥- السكن في مجتمع محلي او منطقة موبوءة بالجرائم والانحرافات السلوكية .

٦- كثرة اعداد الطلبة وضعف مستوى المتعلمين وقلة الدوافع التعليمية .

٧- معدل عام للبطالة .

٨- انعدام الاسهام في المناشط المجتمعية المنتجة او المثمرة .

٩- عدم ثقة المؤسسات المالية (مصارف وشركات) بالتعامل مع الفقراء ، وذلك لضعف مواردهم المالية[١].

اصناف الفقراء:

١- الفقير المستتر : اي الذي يملك دخلا واطئا لكنه يتمتع بمشاعر متوازنة وحياة اجتماعية منتظمة بسبب انسجام افراد اسرته ويتمتع ابنائه بمستوى تعليمي لا باس به .

٢- الفقير المتوتر : وهو الذي يتمتع بدخل ثابت لكن حياته الاسرية مضطربة بسبب المشكلات المستمرة بينه وبين افراد اسرته بسبب ادمانه على المسكرات والمخدرات او قساوته في علاقته مع ابنائه وزوجته.

٣- الفقير مزدوج الاضطراب : اي الذي يعاني من اضطراب في دخله على الرغم من قلته اضافة الى فقدان احد الوالدين او كلاهما الامر الذي يجعل بؤسه المعاشي والاقتصادي صعب جدا .

٤- الفقير المكافح : وهو الذي يملك دخلا واطئا ويعمل جاهدا على تحسين معيشته ، في الوقت الذي يعيش فيه مع اسرة متكيفة للامر[٢].

(١)دلال ملحس استينةوعمر موسى سرحان ، المشكلات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص٦٩ .

(٢)دلال ملحس استينةوعمر موسى سرحان ، المشكلات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص٧١ .

ان موضوع الفقر مهم ويحتاج الى دراسات مستفيضة ووقفة جادة من قبل الحكومة حتى وان كانت نسبته ضئيلة إلا انه يسبب مشاكل اجتماعية كبيرة ولذا هذه المشاكل سوف تتسحب الى وضع سياسي متأزم لان اعداد الفقراء عندما تزداد تصبح عائقا لاي مشروع تنموي او تقدمي.

ثالثاً : التفاوت في توزيع الدخول :

لقد انصب اهتمام اغلب الباحثين في هذا المجال في الاونة الاخيرة حول موضوع التفاوت في توزيع الدخل ، وتطور مفهوم التوزيع الوظيفي للدخل الى ما يطلق عليه توزيع حجم الدخل والذي يعني التوزيع العائلي للدخل ، وقد يصنف المجتمع الى طبقات او فئات وحسب نصيبها من الدخل القومي فالطبقة العليا هي التي يكون دخلها عالي وقادر على سد احتياجاتها الضرورية والترفيهية ، والطبقة المتوسطة التي يسد دخلها احتياجاتها الضرورية والترفيهية المعقولة ، اما الطبقة الدنيا وهي التي لا يكفي دخلها لسد احتياجاتها الضرورية المعيشية ، لذلك صارت الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في هذا المضمار تؤكد على ان الكسب من العمل يشكل النسبة الكبيرة المكونة للدخل وتقدر هذه النسبة بما يقارب ٨٠% ، لذلك حتى لو تم توزيع دخل الممتلكات بالتساوي بين الافراد فان هنالك قدرا كبيرا سيبقى من عدم المساواة والذي يعتمد بدوره على عدد من العوامل التي تسببت في تفاوت الدخل وهي كالاتي :

١- اختلاف في القدرات والمهارات حيث يختلف الناس في قدراتهم الذهنية والبدنية اختلافا كبيرا، الا ان هذه الفوارق الشخصية لا تساعد كثيرا في تفسير اسباب تشتت الدخل .

٢- كثافة العمل : يختلف الافراد في كثافة عملهم بشكل كبير ، فقد يسجل شخص جهد (٧٠) ساعة عمل في الاسبوع لا ياخذ من خلالها اجازة ويحاول ان يؤجل موعد تقاعده ، وشخص اخر قد لا يعمل الا ما يكفي لتلبية ضروريات الحياة ، وقد يحضرني هنا قول ارسطو عندما حاور احد الاشخاص فقال له (انت تعيش لتجمع المال ، اما انا فاجمع المال لاعيش) .

٣- الوظائف : وهي من المصادر المهمة لعدم المساواة في الدخل ، حيث نجد ادنى سلم للدخل يستقر اصحاب الاعمال البسيطة فيه ، وفي القمة نجد الدخل العالي لأفراد

آخرين ، ويعود هذا الفرق الشاسع في الدخل بين المهن الى عوامل عديدة اهمها ، المدة اللازمة لتدريب الشخص فضلًا عن القدرات التي تلعب دورا واضحها للتي يحملها الشخص كما هو الحال في الوظائف الهندسية التي تحوي بعض المهارات الهامة .

٤- عوامل اخرى : ان التميز من مهنة الى اخرى يلعب دورا ضخما في الاجور ودخول الافراد فالخبرات الاجتماعية والعائلية التي يكتسبها الافراد تشكل دورا كبيرا في ارتفاع دخل الفرد كذلك العوائل الميسورة فان ابنائهم يبدأون حياتهم غالبا متقدمين على ابناء الفقراء وقد يستفادوا من محيطهم الذي يعيشون فيه[١].

المبحث الرابع

تحديد المرتكزات الاجتماعية للسياسة المالية في العراق

كان للتغيرات الجذرية التي شهدها العراق خلال السنوات الماضية اثر في خلق عوامل ضغط على الموازنة العام فألى جانب الالتزامات الدولية سواء تلك المتعلقة بجدولة الديون الخارجية او تلك التي ترتبط بالاول عن طريق الاتفاقات الدولية واهمها اتفاقات العراق مع صندوق النقد الدولي ، اما داخليا فقد عانت الموازنة العامة من اعباء انماط اسهمت في النهاية الى ترجيح كفة النفقات التشغيلية على حساب الانفاق الاستثماري ولعل اهمها ، تعديل تعويضات الموظفين ، الانفاق العسكري ومقارعة الارهاب ، البطاقة التموينية ، استيراد المشتقات النفطية[٢].

وعلى هذا الاساس فان الهدف التحويلي للسياسة المالية يبدو اكثر وضوحا من الاهداف الاخرى (الهدف الاقتصادي والهدف الاجتماعي) لذا لابد لنا ان نحلل هذه المرتكزات المهمة للسياسة المالية ووفق الالية التالية :

اولاً: الانفاق العام : والذي يكون على محورين مهمين :

١- قطاع الخدمات الاجتماعية : بالرغم من تعدد القطاعات التي تقدمها الخدمات العامة ذات النفع الاجتماعي الا ان اكثر الخدمات ارتباطا بالجانب الاجتماعي

(١) راجي محيل هليل ، قياس وتحليل ظاهرة الفقر ، مصدر سابق .

(٢)سرمد عباس جواد ، تحقيق عوامل الضغط على الموازنة العامة ، مصدر سابق .

وخصوصا في البلدان النامية هي قطاعي التعليم والصحة باعتبارهما يمثلان الجزء الاهم من راس المال الاجتماعي الحاد اصلاحه ولذا عندما يشمل هذان الجانبان بالاصلاحفسوفيشكل طفرة نوعية ومهمة في الجانب المؤسساتي لبقية المسؤسسات لان هذين الجانبين يعتبران في اولويات التطور والتقدم بكل انواعه واشكاله أضف الى ذلك الامر اعلاه فسوف يخفف من الكثير من المشاكل الاجتماعية الاخرى .

٢- التعويضات والمنافع الاجتماعية : بالرغم من ان جميع مكونات التعويضات ذات اهداف اجتماعية تسعى الحكومة من خلالها الى تحسين المستوى المعاشي وتحقيق الرفاه الاجتماعي ، الا ان هنالك بنود انفاق تنصب وبشكل مباشر في الجانب الاجتماعي وعليه يمكن تصنيف هذه البنود على النحو التالي :

أ- الرواتب التقاعدية : حيث ان هنالك مجموعة من الرواتب والمكافات التقاعدية الواجب دفعها من قبل الحكومة وهي تتمثل في رواتب الخدمة المدنية والخدمة العسكرية .

ب- البطاقة التموينية : التزمت الحكومة بهذا الامر على الرغم من سلبيات هذا الامر الذي صار اكثر من ايجابياتهكون ان البطاقة والمفردات الهامة بها بدات تتلاشى تقريبا فصارت تقدم السلع الاعتيادية والضرورية وهي (الرز ، الطحين ، السمن ، السكر) ولذا لم تشبع المستهلك ولم تصل الى نقطة الاشباع وهذا ما يمكن ازالة هذا النظام للبطاقة التموينية وابداله بنظام اخر اكثر نفعا للمواطن والدولة.

ت- شبكة الحماية الاجتماعية : ان انتقال الاقتصاد العراقي من الية التخطيط المركزي الى ميكانيكية السوق في السنوات الاخيرة ، كان لابد ان يكون هنالك دعم واضح من قبل الحكومة للفئات الفقيرة الَّتي على الاغلب بدات تفقد عملها كنتيجة للعولمة ولتبديل اليات الاقتصاد من اقتصاد مدروس الى اقتصاد منفتح الابواب مما اثر على الية العمل والى ازدياد البطالة وانتشار الفقر وهنا جاء دور الحكومة لتقدم على الاقل جزءا ولو يسيرا لهؤلاء الشريحة التي بدأت تشكل اكثر من ٢٢% حسب اخر احصائيات لوزارة التخطيط لعام ٢٠٠٩ .

ث- تعويضات ضحايا العمليات الارهابية : الجرائم الاجتماعية والانسانية التي يخلفها الارهاب باتت معروفة ، فهي تتمثل في اعداد الارامل واليتامى الى جانب ارتفاع

المعوقين وبحسب بيانات عام ٢٠٠٨ فقد بلغت التخصيصات المالية لتعويض ضحايا الارهاب ما مجموعه (٤٠٠ ، ٢٥٤) مليار دينار وهذا الحد بحد ذاته يشكل رقما عاليا يخصص من ضمن الموازنة العامة للحكومة [١].

ثانياً : القروض : سعت الحكومة على اعطاء قروض للفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض كونها تحقق مسيرة اقتصادية واجتماعية مهمة لتزداد فرص العمل لدى هؤلاء الافراد من خلال المشاريع الصغيرة الَّتي بالتالي سوف تنعكس ايجابيا على الاقتصاد العام للبلد كون هذه الشريحة من القطاع الخاص عندما توفرت لها السيولة المالية واقامت مشاريع صغيرة فهي بالتالي قد دعمت الاقتصاد بشكل مباشر .

ثالثاُ : الضرائب : يتسم النظام الضريبي في العراق بالتعددية ، اذ انه يجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعلى الرغم من ان هذا النظام لا يمكن ان يوصف بالحداثة اذ ان بدايته ترجع الى عام ١٩٢٧ حيث صدر اول تشريع لضريبة الدخل الا ان قدرة الاسهام الضريبي للموازنة العامة ظل دوره ضئيلا قياساً الى الواردات الاخرى النفطية وغيرها .

الاستنتاجات

١- ان السياسة المالية خلال السنوات الاخيرة لم تكن قاصرة على تحقيق الهدف التمويلي للاقتصاد العراقي بل تعداده الى الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .

٢- هنالك الكثير من المحددات او عوامل الضغط حدت من قدرة السياسية المالية ولعل اهمها دحر القوى الارهابية وبناء القوات الامنية بقدرات عالية.

٣- يعاني العراق وبشكل واضح من ظاهرة البطالة التي ازدادت اعدادها وبشكل ملحوظ وهذا بحد ذاته امر مقلق وبحاجة الى حلول حيث ان النسبة ٢٢،٩% من سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر الى جانب تفاوت في توزيع الدخول بين فئات المجتمع .

(١)سرمد عباس جواد ، اثر العمليات الارهابية على الموازنة العامة ، دراسة منشورة على موقع وزارة المالية ، ٢٠٠٩ .

٤- شكل الارهاب مشكلة اجتماعية جديدة اضيفت الى سلم الاشكالات التي يعاني منها المجتمع لما بخلفه الارهاب من تناقضات اجتماعية بالنظر الى ارتفاع عدد الارامل واليتامى الى جانب المعاقين .

٥- ساهم القطاع المصرفي في التحقيق ولو بجزء قليل من حجم الاشكالات الاجتماعية ضمن سياسة مالية مخططة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي اذ رصدت اموال ليست بالقليلة من قبل المصارف لتمويل مشاريع القروض الميسرة من قبل مصرفي الرافدين والرشيد.

التوصيات

١- على الحكومة ان تتبنى مشروع اصلاحي حول سياسة التنويع الاقتصادي ومعالجة التحديات التي تواجهها وبشكل عام للمجتمع وبشكل خاص للقطاع الخاص من ابناء المجتمع والذي يلعب دورا مهما في الموازنة العامة ولو بشكل بسيط .

٢- معالجة مشكلة البطالة من خلال اعادة قيام المشاريع وزج الكثير من الايدي العاملة فيها.

٣- تقديم خدمات افضل للصحة والتعليم والخدمات الاخرى من خلال مشاريع تنموية بعيدة الاجل لتصبح هنالك معالجة حقيقية لهذه القطاعات وهذه بالتالي سوف يكون لها دور داخلي على القطاعات الاخرى .

٤- تصميم استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدًا عن الضغوطات السياسية .

خلاصة القول : اتمنى من (الله) عز وجل ان اكون قد وفقت في عملي هذا خدمة للصالح العام وللمسيرة العلمية التي نسعى كلنا من اجل ايضاح الصورة المتكاملة لها ولتكون لنا دليل عمل مستقبلاً .

ومن الله التوفيق

The economic and social dimensions of the monetary policy in Iraq: An analytical Study after 2014

Faiz Mohammad Daoud*

Abstract

It is known that the monetary policy has a clear role in the public policy, including economic and social, which affects the lives of individuals and society in one way or another. The monetary system for individuals is directly related to their way of living and their prosperity. Since the economic aspect is responsible of jobs and funds, It is necessary now to know its relation to the social aspect, because most of social diseases come from an economic issue. This is because the economy is the fundamental factor of life, and it is the main center that drives all the other institutions and because the economy crossed with social one of them effect the other so then will determine the way of life for group and the individual. Therefore, this study is considered as one of the most important studies to recognize the economic and social reality of the current policy in Iraq .

Keywords: taxes, crises, national income.

* **Asst Prof/ Department of Sociology/ College of Arts/ University of Mosul.**